رابين يقرّ بالثمن الباهظ

لم تهدأ أي من ساحات المجابهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية خلال الفترة الاخيرة، بل واتّسعت لتشمل نقاط صدام جديدة على الحدود مع الدول العربية المجاورة. وما يلفت الانتباه هو تكثيف القمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، فيما تتضح، أكثر، معالم، واتجاه، السياسة الاسرائيلية، الهادفة الى التحكم الميداني، والسياسي، في الوضع. ويأتي ذلك وسط اصدار المذكرات النقدية، والاحتجاجات الدولية، حيال تصرّفات قوات الاحتلال وتقصيرات نظامها القضائي، من جهة، وبالتوازي مع الادراك المتزايد لدى القيادة العسكرية، والسياسية، الاسرائيليتين عن مدى الآثار السلبية التي تتسبّب بها الانتفاضة والاجراءات المضادة لها على الاستعداد القتالي للجيش الاسرائيلي، وعلى خططه طويلة الاجل، من الجهة الاخرى. هذا، وقد تعزّزت حدة المجابهة في الداخل، بفعل التصعيد الذي طرأ على الاوضاع في جنوب لبنان، علاوة على الحوادث على الجبهتين، الاردنية واللبنانية.

تكثيف القمع والسعي الى التحكّم

كان العنف الذي مارسته قوات الاحتلال ضد الانتفاضة الشعبية خلال العامين الماضيين بالغاً وشديداً. فالاحصاءات الدقيقة الشاملة التي أصدرها «مركز الاعلام لحقوق الانسان الفلسطيني»، في نهاية العام ١٩٨٩، وثّقت سقوط ٨٢٤ شهيداً، مع تقدير سقوط ٨٠ ألف جريح، علاوة على هدم ٢٦٧ منزلاً، وغلق ١٣٠ بتهم أمنية، وهدم ٧٥٩ بحجة عدم الترخيص، وتدمير ٦٩ منزلاً بطرق غير مباشرة، واقتلاع ٧٨٣٩٨ شجرة مثمرة (**الفجر**، القدس، ١/١/١٩٩٠).

غير ان اللافت، عند مراجعة الفترة من ١٦ كانون الثاني (يناير) الى ١٥ شباط (فبراير)، هو دخول السياسة القمعية الاسرائيلية احدى مراحلها الاكثر عنفاً، كما حصل في أوقات سابقة. واللافت، أيضاً، هو ان اشتداد القمع لم ينعكس، بالضرورة، بزيادة عدد الضحايا الفلسطينيين، أو بارتفاع وتيرة سقوطهم العامة، بل تجسّد بتكثيف العنف، وتركيزه على مناطق ونقاط محددة ومحدودة احياناً. مثلاً، لقد استشهد ٢٠ مواطناً فلسطينياً خلال الآونة الاخيرة، ممّا رفع المجموع العام، منذ بدء الانتفاضة، الى ٨٣٤، الأمر الذي يدل على استمرار المعدّل السابق الذي يقل عن شهيد كل يوم. الّا ان أربعة من الشهداء كانوا سقطوا بعد ان صدمتهم السيارات العسكرية، في ١٨ و٢٤ كانون الثاني (يناير) و٨ شباط (فبراير). ولاقى احد الشبان المناضلين حتفه بعد خطفه من بلدة شويكة؛ اذ عُثر على جثته بعد اسبوع قرب طولكرم، في ٢١ كانون الثاني (يناير)، بينما قتل حرس الحدود شابين آخرين عمداً في قرية ابو ديس، في ٢٧ الشهر، واستشهد رابع بعد القائه من على سطح مبنى في مدينة رام الله، في السابع من شباط (فبراير). وهكذا، يكون ثمانية من اصل ٢٠ قد سقطوا شهداء نتيجة أعمال قمعية بالغة من حيث طابعها الاجرامي الفاقد للانضباطية العسكرية، حتى بالمعايير الاسرائيلية المعتادة.

ينطبق الشيء ذاته على صعيد الجرحى الذين سقطوا بمعدل ٤٠ يومياً خلال الفترة المعنيّة، جرّاء اسباب مختلفة. وما يدل على شدة القمع وعشوائيته، مثلاً، اختناق ٦٧ تلميذة بالغاز في مدرسة واحدة، في دير البلح، في ٢٥ كانون الثاني (يناير)، و٤٠ تلميذاً للسبب ذاته في رفح، في السادس من الشهر التالي (**الحياة**، لندن، ٢٦/١/١٩٩٠ و٨/٢/١٩٩٠). وبلغ العنف الذروة في مناسبات عدة، حيث استشهد أربعة وجرح ٥٠ في ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني (يناير)، واصيب ١٨٠ مواطناً بجروح في الثلاثين منه، بينما استشهد مواطنان، وجرح أكثر من ٦٠، في الثامن من شباط (فبراير)، في قطاع غزة، وذلك عقب